Document: EB 2020/130/V.B.C.5
Date: 17 September 2020
Distribution: Restricted
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مقترح بشأن الدخول في اتفاقية اقتراض مع الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم برنامج القروض والمِنح في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين الماليين وكبير المراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Benjamin Powell
أمين الخزانة ومدير شعبة خدمات الخزانة
رقم الهاتف: 2251 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.powell@ifad.org

Natalia Toschi
كبيرة موظفي الخزانة
رقم الهاتف: 2653 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.toschi@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

للموافقة

أولا– موجز تنفيذي

1- دخل الصندوق في عام 2017 في اتفاقية اقتراض مع الوكالة الفرنسية للتنمية لاقتراض 200 مليون يورو من أجل دعم تمويل برنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.[1]

2- ويقترح الصندوق الآن الدخول في اتفاقية اقتراض ثانية مع الوكالة الفرنسية للتنمية لاقتراض 300 مليون يورو. وهذا القرض أساسي لتوفير التمويل اللازم لبرنامج القروض والمنح للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وتقدر الاحتياجات الإضافية من التمويل للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بنحو 450 مليون دولار أمريكي، بعد تحديثها مقارنة بالمبلغ المشار إليه في وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات لعام 2019.[2]

3- وبدأت المفاوضات مع الوكالة الفرنسية للتنمية منذ عدة أشهر وانتهت في أواخر أغسطس/آب. ولذلك لم يتيسر، بسبب قيود الوقت، تقديم الوثيقة الكاملة إلى لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضها مسبقا. غير أن هذه الوثيقة المجدولة تعرض نفس المستوى من المعلومات الوارد في الوثائق السابقة المتعلقة بالقروض السيادية المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضها. وسيُقدم مقترح القرض إلى المجلس التنفيذي بالمراسلة بين سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2020 للسماح لرئيس الصندوق والمدير التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية بالتوقيع على الاتفاقية كما هو مقرر في 12 نوفمبر/تشرين الثاني في باريس بمناسبة انعقاد قمة المصارف العامة للتنمية. وسيتيح ذلك للصندوق تحصيل قيمة القرض بحلول ديسمبر/كانون الأول 2020

4- ويتوافق القرض تماما مع الأحكام والنسب المالية المنصوص عليها في إطار الاقتراض السيادي. وسيؤدي تحصيل قيمة القرض بالكامل خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى زيادة في نسبة الدين إلى رأس المال في الصندوق من 8.1 في المائة إلى 11.3 في المائة، وهي أقل كثيرا من العتبة المحددة في إطار الاقتراض السيادي وقدرها 35 في المائة. ويرد مزيد من التفاصيل في الفقرات التالية.

ثانيا- الوكالة الفرنسية للتنمية

5- إن الوكالة الفرنسية للتنمية هي مشغل آلية تمويل التنمية الثنائية لفرنسا. وهي مؤسسة صناعية وتجارية عامة تتمتع بوضع مؤسسة مالية متخصصة. وتتماشى إجراءاتها مع السياسة المنصوص عليها في الوثيقة الإطارية الفرنسية للتعاون الإنمائي: رؤية فرنسية.

6- وتتلقى الوكالة الفرنسية للتنمية الموارد العامة (المنح وإعانات الفوائد) لتنفيذ المشروعات التي تدعمها. ويأتي الجزء الأكبر من تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية من السوق المالية الدولية وتقوم بجمع الأموال وفقا لشروط السوق المالية، والتي ترتبط بتصنيف الدولة الفرنسية.

7- وتقوم بتوفير الموارد العامة للوكالة الفرنسية للتنمية الوزارات التي تشرف عليها: وزارة الخارجية لتمويل المشروعات من خلال الإعانات ومشروعات التنمية المشتركة من خلال المنح؛ ووزارة الاقتصاد والمالية لتغطية تكاليف إعانات الفوائد على القروض التي تخصصها الوكالة الفرنسية للمستفيدين منها في الخارج وفي المقاطعات الفرنسية فيما وراء البحار؛ ووزارة الداخلية لخفض تكاليف القروض المخصصة في المقاطعات الفرنسية فيما وراء البحار.

8- وتعتبر الوكالة الفرنسية للتنمية مؤسسة ائتمان ومؤسسة عامة وتخضع لجميع متطلبات المساءلة المتعلقة بهذا الوضع المزدوج: تقديم البيانات القانونية للهيئة الفرنسية للإشراف التحوطي والتسوية وهيئة الأسواق المالية؛ وتقدم تقاريرها إلى الوزارات التي تشرف عليها وديوان المحاسبة والتمثيل الوطني ولجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[1] EB 2016/119/R.38.
[2] EB 2019/128/R.37.

ثالثا- تحديث بشأن تمويل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

9- يشير آخر تحديث للنموذج المالي إلى وجود فجوة تمويل في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق قدرها 450 مليون دولار أمريكي. وبفضل القرض المقدم من الوكالة الفرنسية للتنمية، سيتمكن الصندوق من تقليص فجوة التمويل هذه بشكل كبير.

10- وتقدمت المحادثات التي أجرتها الإدارة مع الوكالة الفرنسية للتنمية في الأشهر الأخيرة بشكل سريع بفضل اتفاقية الاقتراض الموجودة مسبقا. وتم ضمان العناية الواجبة بشأن الصندوق من خلال المناقشات التي جرت عن طريق الفيديو.

رابعا- مقترح بشأن الاقتراض من الوكالة الفرنسية للتنمية والالتزام بإطار الاقتراض السيادي

11- تقترح إدارة الصندوق اقتراض مبلغ يصل إلى 300 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل جزء من برنامج القروض والمنح للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

12- وتمشيا مع متطلبات إطار الاقتراض السيادي،[3] فإن الوكالة الفرنسية للتنمية مؤهلة لإقراض الصندوق لأن مساهمة فرنسا الأساسية في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق تزيد عن 100 في المائة من المبلغ المستلم في الدورة السابقة لتجديد الموارد (التجديد العاشر لموارد الصندوق).[4]

13- وتمشيا مع الفقرة 24 من القسم السادس من الإطار، ترد التقارير المطلوبة المتعلقة بالقرض الجديد أدناه.

ألف- تحليل المقترح

14- من حيث السمات الرئيسية، ستتم مواءمة هيكل القرض الجديد مع القرض السابق المقدم من الوكالة الفرنسية للتنمية:

عملة التقويم: اليورو؛

أجل الاستحقاق: 20 سنة؛

فترة السماح: 5 سنوات؛

سعر الفائدة: سعر الفائدة السائد بين مصارف أوروبا (يوريبور) على الودائع لأجل 6 أشهر + فرق سعر الفائدة؛

رسوم تعويض التكاليف: 0.1 في المائة؛

رسوم الالتزام: متنازل عنها لمدة 16 أسبوعا بعد التوقيع، ثم 0.5 في المائة على المبالغ غير المسحوبة؛

القانون النافذ والولاية القضائية: تخضع اتفاقية الاقتراض إلى أحكام القانون الفرنسي. وتُقدم أية نزاعات للتحكيم بموجب قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية.

[3] إطار الاقتراض السيادي، الفقرة 8: "لن يدخل الصندوق في مناقشات للاقتراض مع دولة عضو فيه، أو مع مؤسسة تدعمها تلك الدولة العضو إلا في حال كانت مساهمة الدولة العضو الأساسية في آخر تجديد للموارد (الذي سيشار إليه بالمساهمة صفر) تعادل ما لا يقل عن 100 في المائة من المبلغ المساهَم به في دورة التجديد السابقة (المساهمة 1)."

[4] تعهدت فرنسا بتقديم 35 مليون يورو من الموارد الأساسية في التجديد العاشر لموارد الصندوق و67.5 مليون يورو في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

15- وتعكس عناصر ومستويات التكاليف الإجمالية التي تم التفاوض عليها مع الوكالة الفرنسية للتنمية ممارسات السوق من حيث كيفية تسعير هذه القروض السيادية وتعتبر متسقة مع تكاليف تمويل مؤسسة حاصلة على نفس تصنيف الوكالة الفرنسية للتنمية.

باء- استخدام الأموال المقترضة

16- ستتم إعادة إقراض حصيلة القرض مع مراعاة شرط الاستدامة المالية. ومن الناحية العملية، فإن هذا يعني إعادة إقراض الأموال بأسعار فائدة أعلى من سعر فائدة القرض وبمتوسط آجال استحقاق وفترات سماح لا تقل عن القرض. وهذا يعني أن مخصصات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق المحددة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لن تتأثر بالاقتراض.

17- وتمشيا مع الفقرة 17 من إطار الاقتراض السيادي، ستُستخدم الأموال المقترضة وفقا لسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره. وهذا يعني أنه ستتم إعادة إقراض الأموال المقترضة بسعر الفائدة الحالي للقروض العادية للصندوق، ولا يُتوخى تغيير سعر الفائدة هذا بسبب اختلاف مصدر التمويل.

18- وبالنظر إلى فرق سعر الفائدة المطبق على القرض والتوقعات الحالية بشأن عائد الاستثمار والتدفقات العائدة الناتجة عن الأموال، تُظهر التوقعات المحدّثة أن القرض مستدام من حيث أن تكاليف الاقتراض مغطاة بالكامل بدون استخدام الموارد الأساسية، على النحو الذي يقتضيه إطار الاقتراض السيادي.

جيم- النِسَب المالية بموجب إطار الاقتراض السيادي

19- يحدد القسم الرابع والملحق الثاني من إطار الاقتراض السيادي الأحكام المالية التي يجب احترامها حتى يدخل الصندوق في اتفاقية اقتراض. ولن يكون اقتراض مبلغ إضافي قدره 300 مليون يورو خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مخالفا لأي من هذه الأحكام، على النحو المبين أدناه.

20- وبعد إضافة الاقتراض المقترح البالغ 300 مليون يورو إلى الميزانية العمومية، من المتوقع أن يرتفع أعلى مستوى لنسبة الدين إلى رأس المال في الصندوق من 8.1[5] في المائة في نهاية عام 2019 إلى 11.3 في المائة، وهو أقل بكثير من الحد الأقصى المحدد في الإطار وقدره 35 في المائة.

21- ومن المتوقع أن تنخفض نسبة السيولة من 10.7 في المائة إلى 8.4 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من العتبة المحددة في الإطار وقدرها 5 في المائة.

22- ومن المتوقع أن تزيد نسبة تغطية خدمة الدين من 1.2 في المائة إلى 8.9 في المائة، وهي أقل كثيرا من العتبة المحددة في الإطار وقدرها 50 في المائة.

دال- تقييم المخاطر

23- إن مخاطر العملة هي المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق إذا أُعيد إقراض الأموال بعملة مختلفة عن اليورو. وطبقا للفقرة 30 من القسم الثامن من إطار الاقتراض السيادي، سيعمل الصندوق على إزالة هذه المخاطر من خلال ضمان إعادة إقراض الأموال بنفس عملة القرض، أي باليورو. وإذا أمكن، يمكن أيضا النظر في تقديم القروض المقومة بالدولار الأمريكي بعد إجراء التحوط المناسب للعملة.

24- وكما يرد وصفه في الإطار، فإن الصندوق يقوم حاليا ببناء القدرات وإبرام الاتفاقيات القانونية اللازمة والتأكد من أن الخطوات التشغيلية والوظيفية موجودة لإجراء معاملات بمشتقات العملات المتعددة للتحوط ضد مخاطر العملة. وسيمكّن ذلك الصندوق في المستقبل من إعادة إقراض الأموال بعملة مختلفة وحمايته من تقلبات أسعار

[5] EB 2020/129/INF.5.

العملات. وسيتم دمج تكاليف معاملات التحوط هذه في التوقعات لضمان أن يتم دائما الوفاء بشرط الاستدامة الذاتية.

25- ويتم تخفيف مخاطر آجال الاستحقاق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة وفقا للقسم الثامن من الإطار. وتم تحديث توقعات التدفقات النقدية بأحدث الأرقام والافتراضات الفعلية لعام 2020 التي تم التحقق منها من قبل جميع الدوائر المعنية.

هاء- إدارة الأموال المقترضة

26- كما هو مبين في التقرير المتعلق بالتوقيع على اتفاقية القرض الفردية الثانية بموجب الاتفاقية الإطارية مع بنك التنمية الألماني المقدم إلى الدورة السادسة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي،[6] أنشأت إدارة الصندوق، من أجل تحقيق الشفافية وفي ضوء هدف العائد المختلف على الأموال المقترضة، حافظة استثمار جديدة، وهي حافظة الأصول والخصوم. وهذه الحافظة مكرسة لإدارة الأموال المقترضة وتتبع استراتيجية إدارة الأصول والخصوم حسب سعر السوق. ويُحتفظ بالأموال باليورو لتجنب مخاطر العملة حتى أداء المدفوعات. وسيتم إدراج المبلغ الإضافي البالغ 300 مليون يورو في حافظة الأصول والخصوم.

واو- الإبلاغ

27- سيُبلغ الصندوق عن الموارد المعبأة بموجب اتفاقية الاقتراض واستخدام الأموال في التقرير السنوي. وسيتم الإفصاح عن القرض في القوائم المالية للصندوق وحساباته المالية المُراجَعة.

[6] EB 2015/116/INF.2.